ماذا ستفعل السلطة فى «الإخوان»؟

تجاوزت الأحداث فى الأيام الأخيرة كل التوقعات. فما كان متوقعا فى المدى القصير، بدأ بعضه يحدث فعلا، ومن ذلك مثلا تصدى بعض أعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» لمظاهرات «كشف الحساب» يوم الجمعة الماضى، ويقدم هذا الموقف إجابة أولى عن سؤال طرحه كاتب السطور فى مقالته (إصلاح أم ثورة جديدة؟) المنشورة على هذه الصفحة فى اليوم نفسه، وهو: هل يقف تنظيم «الإخوان» ضد الشعب الذى كان جزءاً منه ومدافعاً عنه إذا تصاعدت الاحتجاجات ضد الرئيس؟ ولم يكن متوقعاً أن تأتى بشائر الإجابة بعد ساعات على ظهور «المصرى اليوم» عبر هجوم مجموعة من «الإخوان» على المتظاهرين فى ميدان التحرير، ولذلك يبدو أن تأثير السلطة فى «الإخوان» سيكون أكبر وبمعدل أسرع مما كان متوقعا رغم أنها ليست سلطة مطلقة، أو لم تصبح كذلك بعد.

وهذا هو ما ينبغى أن تنتبه إليه قيادة «الإخوان» وتدرسه فى ضوء التجربة السابقة الوحيدة لمشاركة حركة «إخوانية» فى السلطة فى الجزائر، وهى حركة مجتمع السلم «حمس».

فقد أفسدت مشاركة هذه الحركة فى الحكم بعض قادتها وأضعفتها، بالرغم من أنها كانت شريكا ثالثا فى ائتلاف حكومى، ولم تنفرد بالسلطة، بعكس حالة «إخوان» مصر اليوم.

كان انشقاق ثلاثة من أبرز قادة حركة «حمس» مؤخراً آخر مظاهر الأزمة التى ترتبت على مشاركة هذه الحركة فى حكومات متعاقبة منذ عام 1996. فقد اعترض عمر غول ومصطفى بن بادة- اللذان التصقا بالسلطة وعملا وزيرين لفترة طويلة- على اعتذار قيادة الحركة عن عدم المشاركة فى الحكومة الجديدة بعد هزيمتها الكبيرة فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة. كما انضم بشير مصطفى إلى الحكومة الجديدة متحدياً حركته التى قررت عدم المشاركة فيها.

غير أن هذا التراجع الانتخابى ومن بعده انشقاق قادة كبار فى «إخوان» الجزائر ليسا إلا حلقتين فى مسلسل الخسائر التى مُنيت بها حركة «حمس»، نتيجة الفساد الذى طالها، ووصم بعض قادتها وكوادرها من جراء المشاركة فى السلطة. فقد دخلت الحكومة للمرة الأولى عام 1996 بوزيرين فى عهد الرئيس الأسبق اليمين زروال. ووصل عدد وزرائها إلى سبعة فى بعض الحكومات التالية، وكان لها أربعة وزراء فى الحكومة التى أجرت الانتخابات الأخيرة فى مايو الماضى، وكانت هذه المفارقة الغريبة أحد عوامل تراجعها فى هذه الانتخابات، لأنها كانت جزءا من نظام حكم وطرحت نفسها بديلا عنه.

ورغم أن تجربة «حمس» ليست الوحيدة من زاوية مشاركة حركة «إخوانية» فى السلطة، فهى الأكثر أهمية قبل حالتى تونس ومصر. فليس للتجربة الثانية فى الأردن دلالة مماثلة، لأن جمعية «الإخوان» وذراعها السياسية- وهى حزب جبهة العمل الوطنى- لم تشاركا فى أى حكومة بصفتهما، بل اختير قليل من قادتهما وزراء فى بعض الحكومات. كما أن «إخوان» الأردن كانوا حذرين للغاية، ومدركين للعواقب السلبية، التى قد

تترتب على مشاركتهم فى السلطة، بسبب تجربتهم المبكرة جدا فى هذا المجال عام 1970.

وهكذا يواجه «الإخوان» فى مصر اختباراً تاريخياً وتحدياً خطيراً بعد أن فقدوا ميزة كبرى ساهمت فى ازدياد شعبيتهم، وهى أنهم لم يُختبروا فى السلطة، وتزداد صعوبة هذا الاختبار فى ظل وجود رئيس منهم.

ولذلك يبدو موقف «إخوان» مصر وحزبهم بالغ الصعوبة، بعد أن وصل مرشحهم إلى القصر الرئاسى، الذى كان هو محور الاستبداد والفساد كله، ودون شراكة وطنية تعينهم وتوزع المسؤولية الخطيرة التى يتحملونها على شركاء من تيارات أخرى، بخلاف الوضع بالنسبة إلى حركة «النهضة» التونسية التى حرصت على إشراك أطراف أخرى معها، لأن زعيمها راشد الغنوشى يدرك مفاسد السلطة وأخطارها.

وقد عبر عن ذلك قبل أيام عندما علق على استطلاع جاد للرأى العام أظهر تراجع شعبية حركة النهضة، وازدياد حالة عدم الرضا عن أداء الحكومة التى تقودها قائلاً: «إنها السلطة. معروف أن السلطة عامل تهدئة. وهناك فرق بين من يبشر بالمثل ومن يمارسها». وبدا الغنوشى، فى كلامه هذا الذى قاله فى مقابلة أجرتها معه «الحياة» اللندنية، وكأنه ينصح نفسه وغيره.

لكن يبدو أن هذه النصيحة لم تصل إلى قيادة «الإخوان» فى مصر التى لم يظهر حتى الآن أنها تدرك أخطار الانفراد بالسلطة، والآثار التى يمكن أن تترتب على حمل تركة ثقيلة فى دولة أُفسدت حتى النخاع.